بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

تطورات الاقتصاد المصري
يناير ٢٠٢١

أولا: مؤشرات الاقتصاد الكلي

١- مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

أوضحت د/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن التقارير الدولية تشيد بالوضع الاقتصادي لمصر والتوقعات الدولية تتنبأ بتحسن المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة القادمة، وأن توقعات بنك ستاندرد تشارترد البريطاني، بأن مصر ستكون الأسرع تعافيًا اقتصاديًا في ٢٠٢١، متوقعًا تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة في ظل الرؤية الاقتصادية، كما أشار البنك في تقريره إلى إن مصر تعتبر الدولة الوحيدة على مستوى المنطقة التي يمكن أن تستعيد النمو الذي كانت عليه ما قبل الجائحة بشكل سريع باعتبار أن التراجع من ٥,٥% إلى ٣,٦% يعد طفيفاً، متوقعًا أن يعود نمو الاقتصاد المصري في ٢٠٢١ إلى نسبة ٥,٥%.

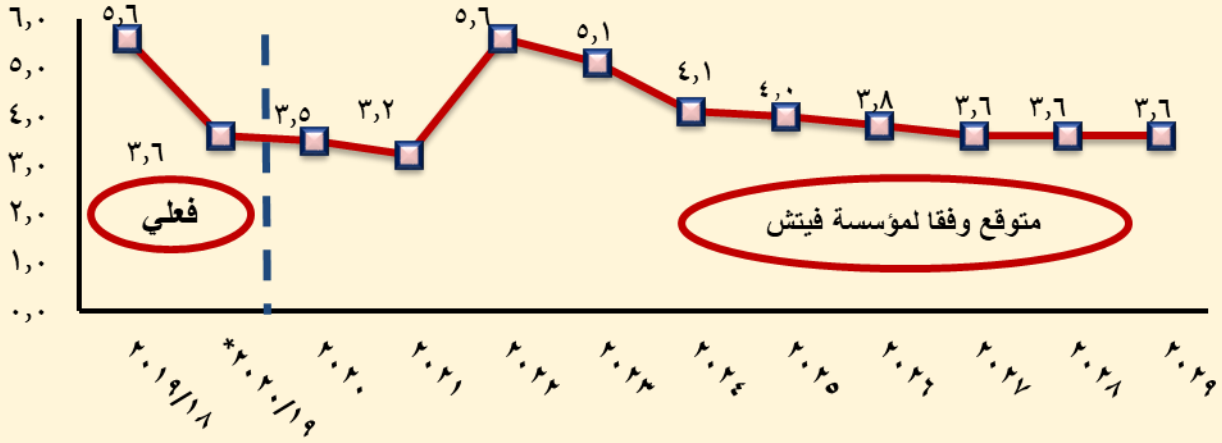

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

كشف تقرير المركز الإعلامي لمجلس الوزراء عن زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مسجلاً ٥,٥ تريليون جنيه، مقارنة بـ ٥,٢ تريليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨، و٣,٤ تريليون جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦.

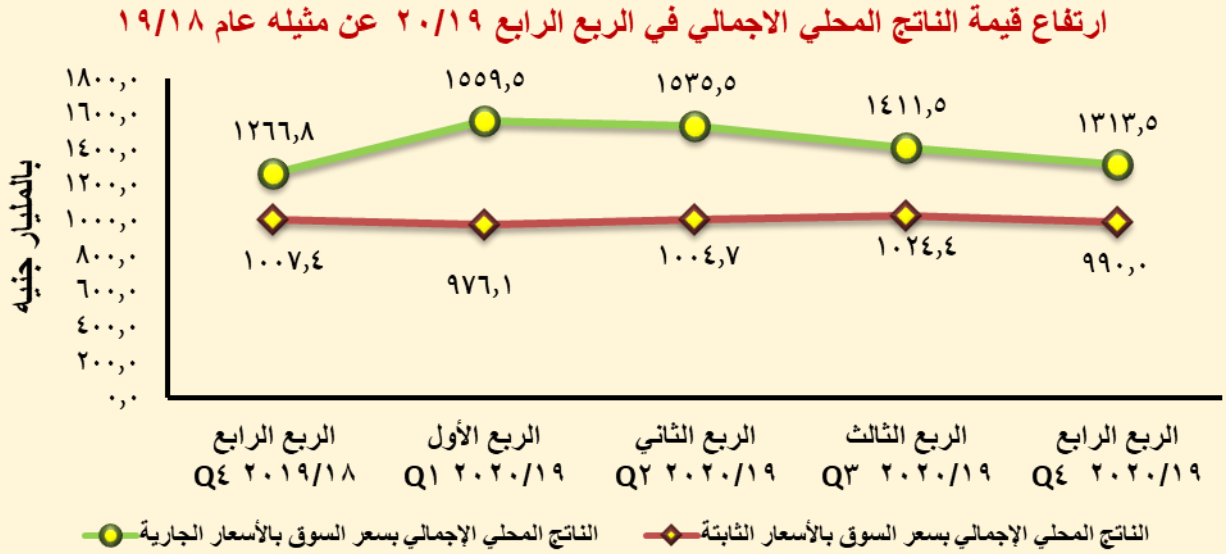

عائدات هيئة قناة السويس

أعلن رئيس هيئة قناة السويس، زيادة معدل الإيرادات المحققة من القناة حيث سجلت خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠ نحو ٤٨٨,١ مليون دولار مقابل ٤٧٦,٧ مليون دولار خلال نوفمبر٢٠١٩ بفارق ١١,٤ مليون دولار بنسبة زيادة قدرها ٢,٤ % ، وأضاف إن حركة الملاحة بالقناة منتظمة على الرغم من تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد" COVID_19 " ، حيث سجلت حركة الملاحة بالقناة خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠ عبور ١٦١٤ سفينة من الاتجاهين، بإجمالي حمولات صافية قدرها ١٠٠ مليون و ٢٠٠ ألف طن.

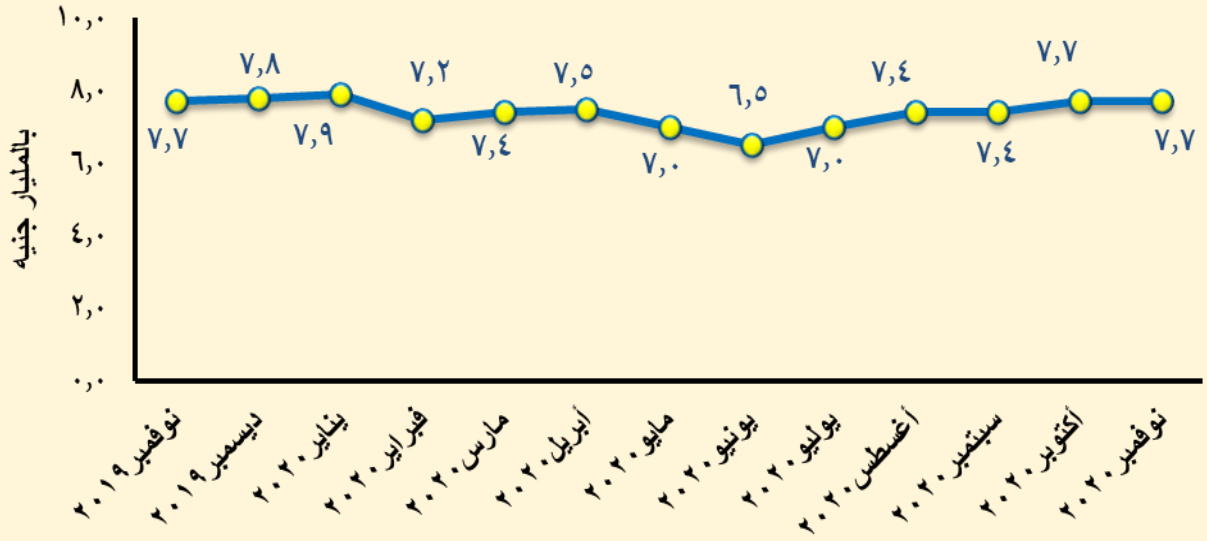

٢- مؤشرات الأسعار المحلية

معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية بلغ ١١١,٢ نقطة لشهر نوفمبر ٢٠٢٠، مسجلاً ارتفاعاً قدره ١,١% عن شهر أكتوبر ٢٠٢٠. وسجل معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية ٦,٣% لشهر نوفمبر ٢٠٢٠ مقابل ٢,٧% لشهر نوفمبر٢٠١٩.

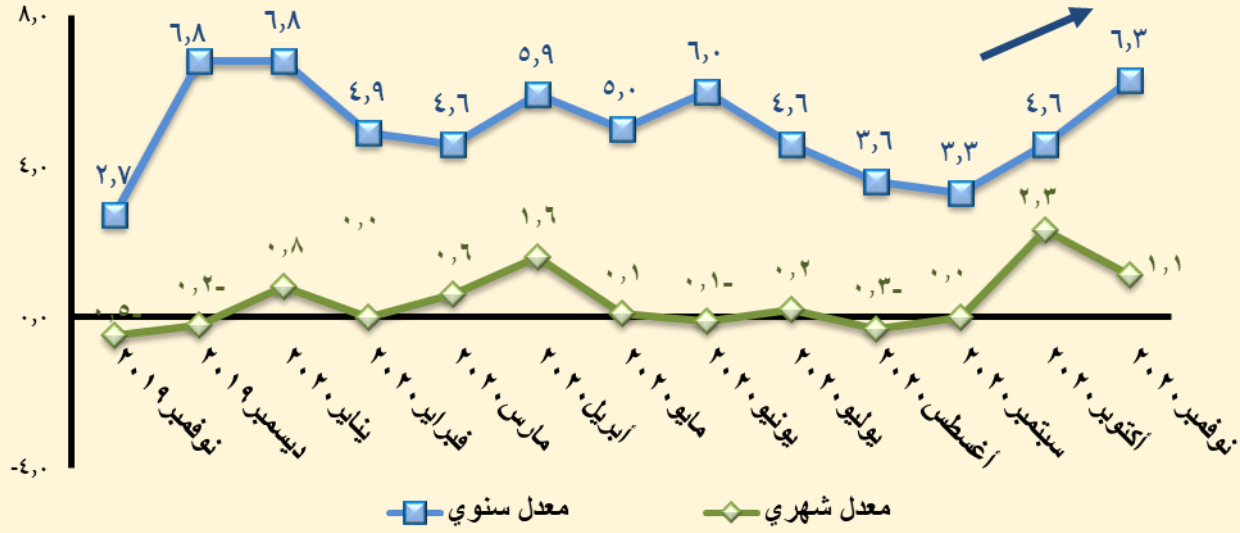

القطاعات المؤثرة في معدل التضخم لأسعار المستهلكين

وأرجع البيان أهم أسباب هذا ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لشهر نوفمبر ٢٠٢٠، يعود لارتفاع أسعار مجموعة الخضروات بنسبة ٢٥%، ومجموعة الحبوب والخبز بنسبة ٠,٦%، ومجموعة الملابس الجاهزة بنسبة ٢,٧%، ومجموعة خدمات مرضى العيادات الخارجية بنسبة ٠,٥%، ومجموعة خدمات المستشفيات بنسبة ٠,٤%، ومجموعة خدمات الفنادق بنسبة ١,٣%، ومجموعة الوجبات الجاهزة بنسبة ٠,٥%، بالرغم من انخفاض أسعار مجموعة الفاكهة بنسبة -٤,٦%، ومجموعة اللحوم والدواجن بنسبة -٠,٤%، ومجموعة معدات خدمات الهاتف بنسبة -٠,٦%.

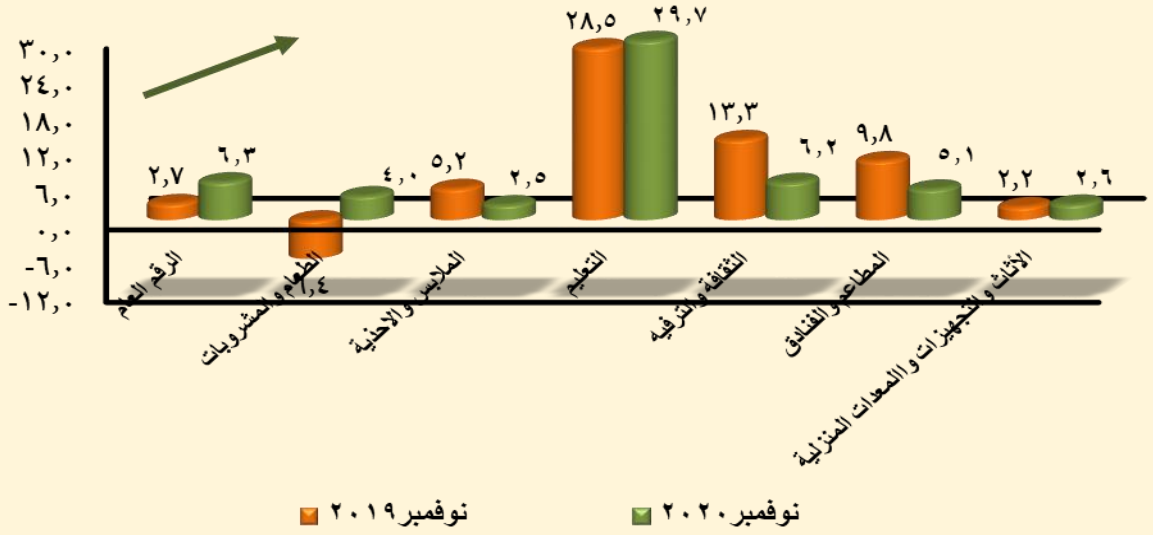

أسعار أهم السلع الغذائية

رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بورصة أسعار أهم السلع الغذائية في ضوء بيانات الشهر الحالي والشهر السابق والشهر المقابل للشهر الحالي من السنة السابقة، ونسب التغير الشهرية والسنوية لهذه الأسعار، والتي أظهرت انخفاض متوسط سعر بيع كيلو دجاج البلدي لنحو ٣٧,٩٣ جنيه في شهر نوفمبر ٢٠٢٠، مقابل ٣٨,٠٧ جنيه في شهر أكتوبر ٢٠٢٠ بنسبة انخفاض قدرها ٠,٤%، بينما كان متوسط سعر البيع ٣٨,٣١ جنيه في شهر نوفمبر ٢٠١٩ بنسبة انخفاض ١,٠%.

متوسط أسعار أهم السلع الغذائية (جنيه/ كجم)

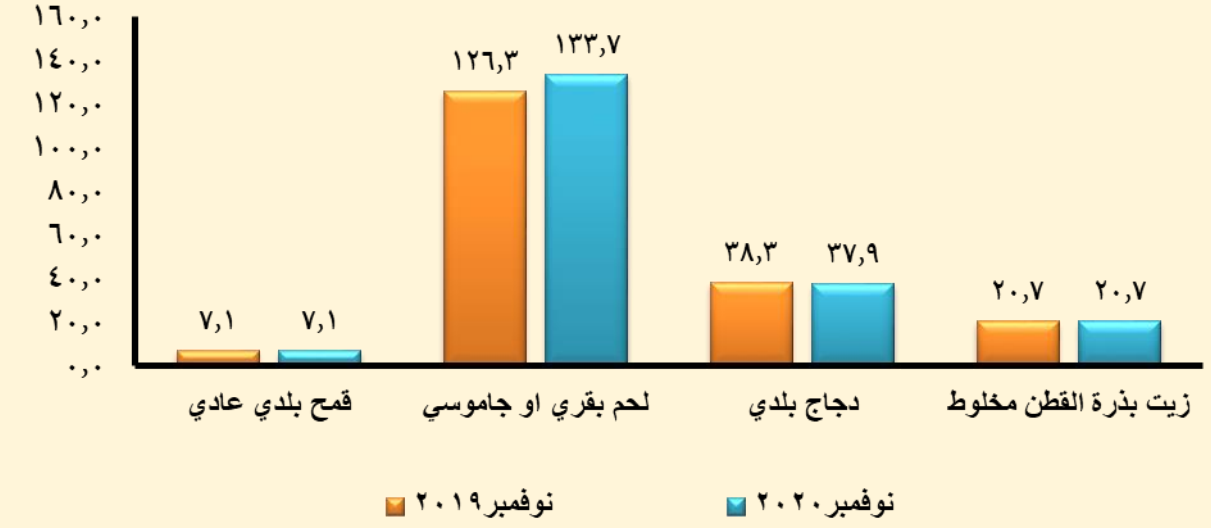

٣- مؤشرات القطاع الخارجي

عجز ميزان المعاملات الجارية

أشارت بيانات صادرة عن البنك المركزي المصري، أن العجز في ميزان المعاملات الجارية لمصر زاد ٢,٧٥ بالمئة إلى ١١,٢ مليار دولار في السنة المالية الماضية ٢٠١٩-٢٠٢٠ مقابل ١٠,٩ مليار دولار قبل عام، وقد جاءت الأرقام خلاف التوقعات التي أجمعت على حدوث صدمة قوية لحساب المعاملات الجارية في أغلب دول العالم وليس في مصر فقط إلا أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري غير البترولي وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل قد ساهم في تخفيف حدة هذه الصدمة على الاقتصاد المصري.

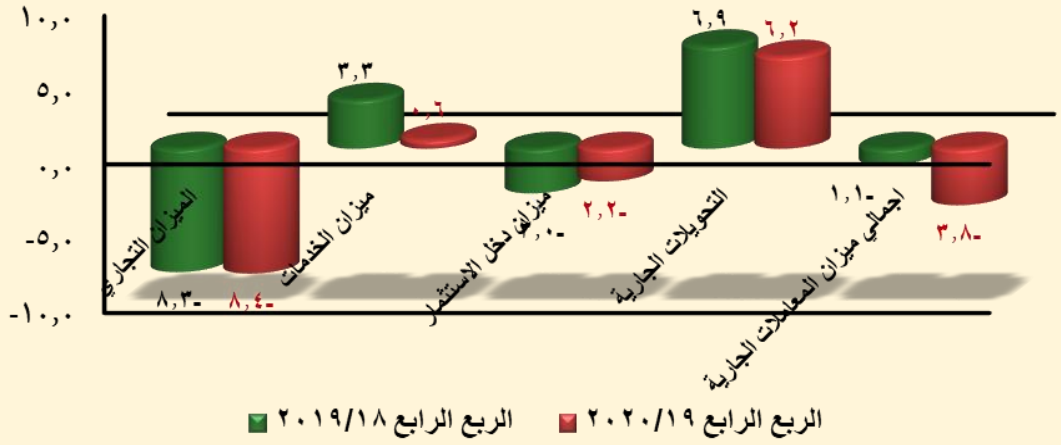

عجز الميزان التجاري

كشف الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن انخفاض قيمة العجز في الميزان التجاري بنحو ٣٢,٤%، ليبلغ ٢,٧ مليار دولار خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٠، مقابل ٤,٠ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ومن أهم أسباب تراجع العجز في الميزان التجاري، ارتفاع قيمة صادرات بعض السلع وأهمها اللدائن بأشكالها الأولية، البلاستيك، بنسبة ١٥,٢%، وعجائن ومحضرات غذائية متنوعة بنسبة ١٧,٨%، وسجاد وكليم بنسبة ٢٣,٦%، بالإضافة إلى أدوية ومحضرات صيدلة بنسبة ٤,٩%، ارتفعت قيمة واردات بعض السلع وأهمها سيارات ركوب بنسبة ١٩,٩%، وأجهزة تليفونات للأفراد بنسبة ٥,٤% وفول صويا بنسبة ١,٩%، بالإضافة إلى أجهزة أتوماتيكية لمعالجة المعلومات بنسبة ١٦٦,١%.

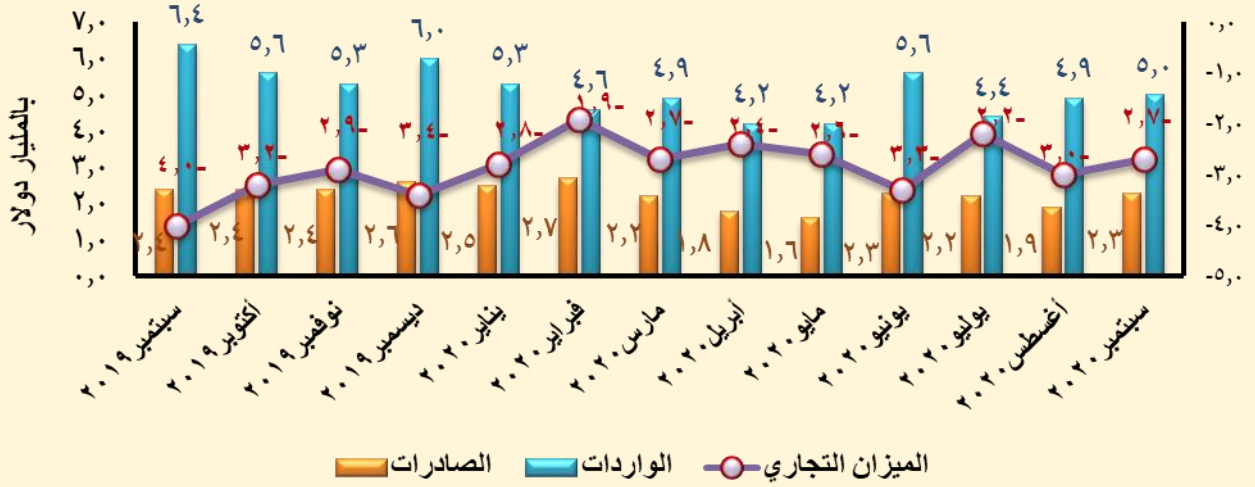

هيكل المصروفات بالمليار جنيه خلال الفترة
من يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠/١٩

هيكل المصروفات بالمليار جنيه خلال الفترة
من يوليو - سبتمبر ٢٠٢١/٢٠

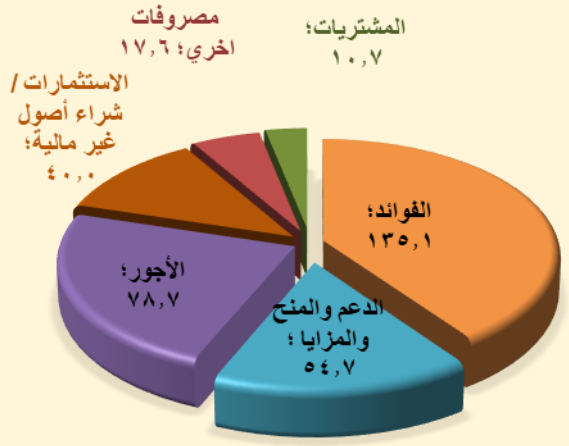

الإيرادات الضريبية

أعلنت وزارة المالية، أن حصيلة الإيرادات الضريبية ساهمت بـ ٧٣,٣% من إيرادات الموازنة المصرية خلال الربع الاول من العام المالي الجاري ٢٠٢١/٢٠، وبلغ إجمالي إيرادت مصر خلال الفترة المذكورة نحو ٢٠٤,٧ مليار جنيه، كان نصيب الإيرادات الضريبية فيها ١٥٠,٢ مليار جنيه، ودعم تلك الزيادة نمو الضرائب على الدخل بـ ٤٢,٢% لتسجل ٥٤,٨ مليار جنيه، والضرائب على الممتلكات بـ ١,٥ مليار جنيه لتصل إلى ١٢,٦ مليار جنيه.

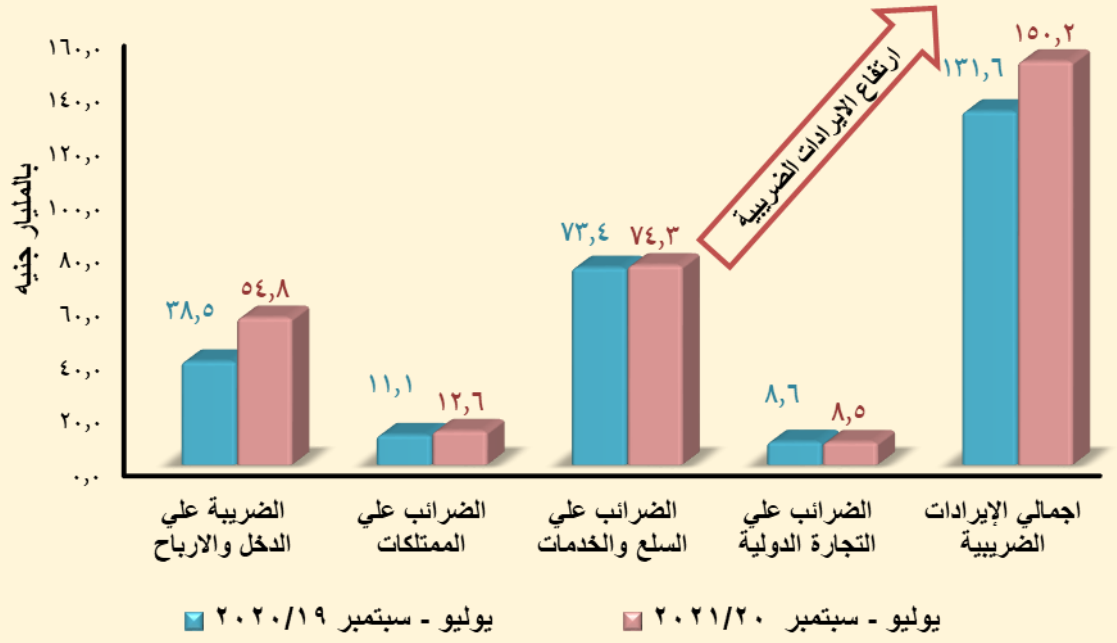

خدمة الدين الحكومي

وفقًا لتقرير صادر عن وزارة المالية عن الفترة (يوليو – سبتمبر) ٢٠٢٠، انخفضت إجمالي مصروفات خدمة الدين الحكومي (الداخلي والخارجي) للدولة المصرية بنسبة ٥,٤% خلال الفترة المذكورة، لتسجل ٢٣٦,٨ مليار جنيه وتشمل مصروفات خدمة الدين الحكومي إجمالي الفوائد والتي أظهرت انخفاضاً طفيفاً بنحو ٢,٤%، في حين انخفضت إجمالي الأقساط بنسبة بنحو ٨,٩%، وسجل إجمالي الفوائد المسددة ١٣٥,١ مليار جنيه، توزعت بواقع ١٢١,٥ مليار جنيه لفوائد الدين الداخلي، ١٣,٦ مليار جنيه لفوائد الدين الخارجي، كما سجل إجمالي الأقساط المسددة ١٠١,٧ مليار جنيه، توزعت بواقع ٩٢,٧ مليار جنيه أقساطًا للدين الداخلي، ٩,٠ مليار جنيه أقساطًا للدين الخارجي.

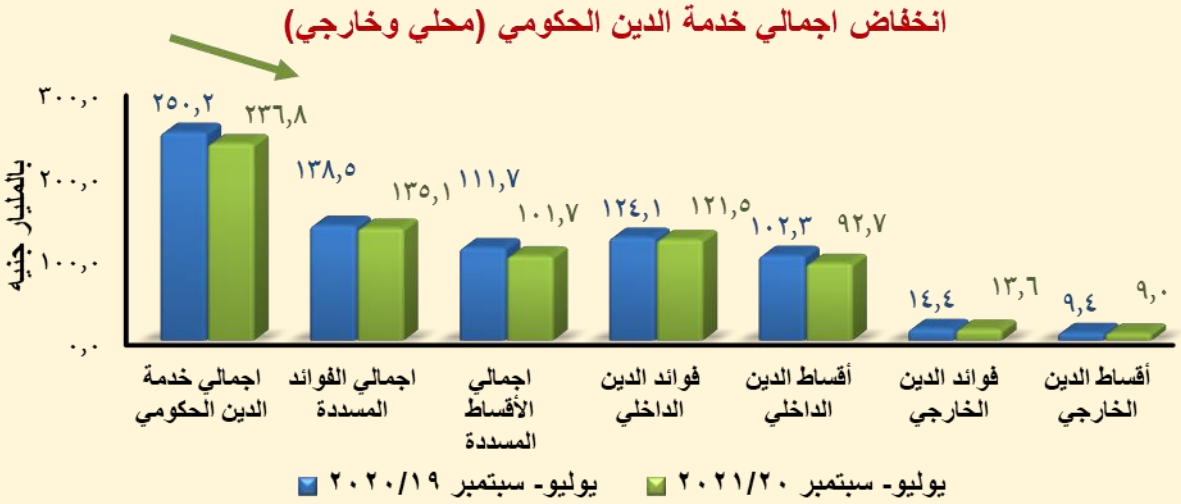

الدين الخارجي المصري

أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الدين الخارجي لمصـــر بنحو ١,٨٤٧ مليار دولار خلال الربع الاول لعام ٢١/٢٠ ليبلغ نحو ١٢٥,٣٣٧ مليار دولار بنهاية ســبتمبر ٢٠٢٠ مقابل ١٢٣,٤٩٠ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٠، ويمثل الدين الخارجي طويل الأجل نسبة ٩٠,٢% من إجمالي الدين الخارجي لمصر بنهاية سبتمبر ٢٠٢٠.

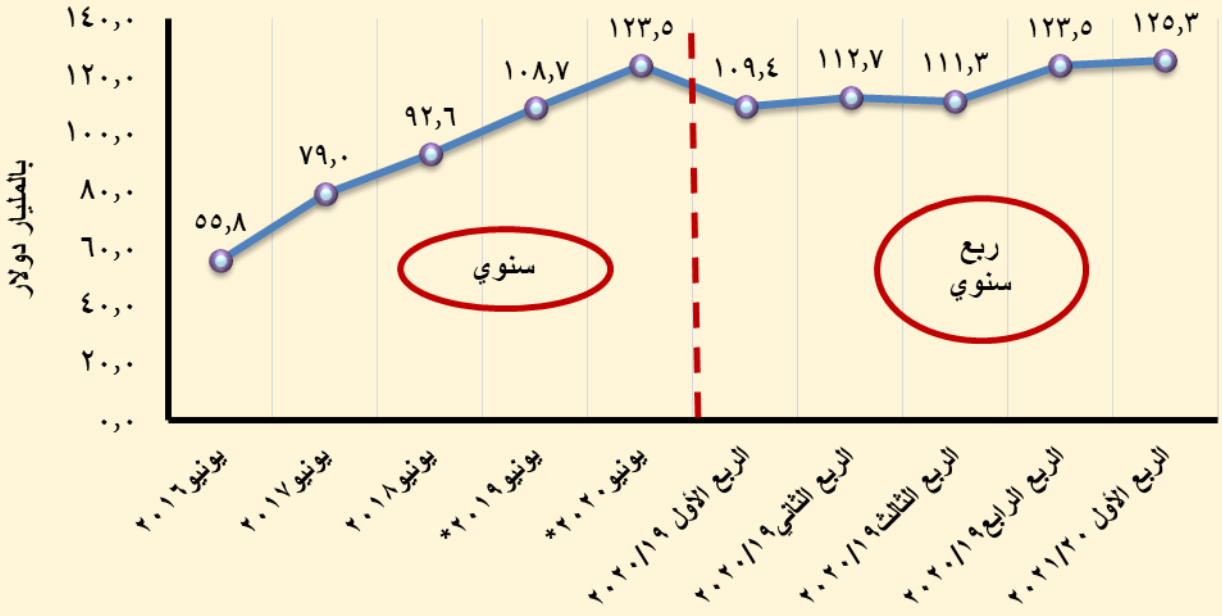

السيولة المحلية وانعكاسها على اشباه النقود والمعروض النقدي

أوضحت بيانات حديثة للبنك المركزي المصري، ارتفاع السيولة المحلية لتسجل نحو ٤,٨٤٥ تريليون جنيه بنهاية نوفمبر ٢٠٢٠، مقابل ٤,٨٠٥ تريليون جنيه بنهاية أكتوبر السابق عليه بزيادة قدرها ٤٠,٠٨٣ مليار جنيه، جاء ذلك نتيجة زيادة أشباه النقود لتصل إلى ٣,٧١٢ تريليون جنيه بنهاية نوفمبر ٢٠٢٠ مقابل ٣,٦٦٤ تريليون جنيه بنهاية أكتوبر السابق عليه، تراجع المعروض النقدي ليصل إلى ١١٣,٣٥١ مليار جنيه بنهاية نوفمبر ٢٠٢٠ مقابل ١١٤,١٨٧ مليار جنيه بنهاية أكتوبر ٢٠٢٠.

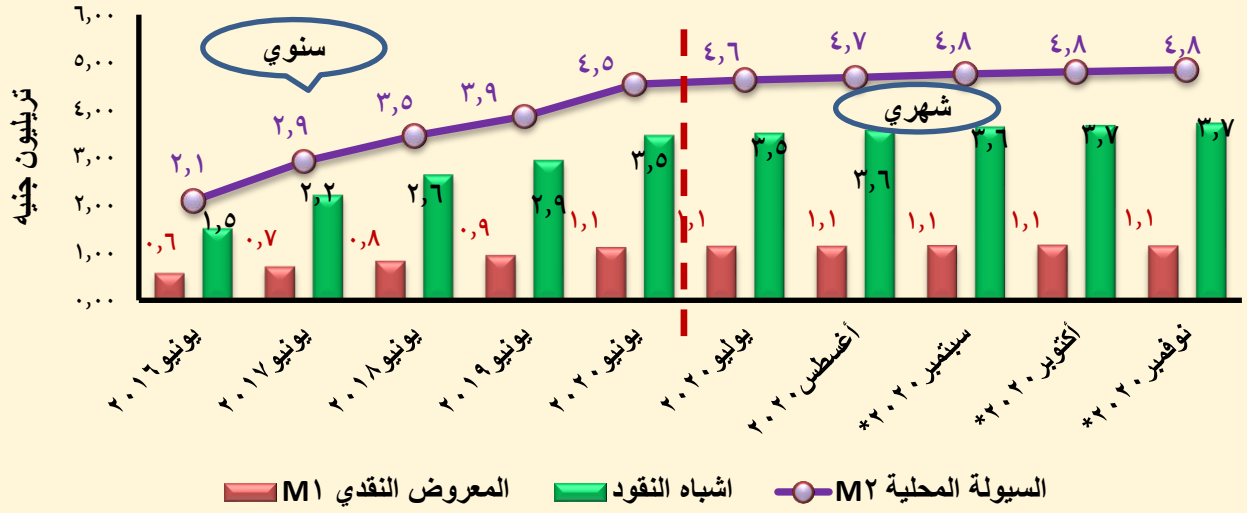

صافي الاحتياطيات الدولية

أعلن البنك المركزي المصري، أن الاحتياطي الأجنبي واصل نموه، وأن إجمالي صافي الاحتياطيات الدولية بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ بلغ نحو ٤٠,٦٣ مليار دولار، مقابل ٣٩,٢٢٢ مليار دولار في نوفمبر ٢٠٢٠، بارتفاع قدره نحو ٨٤١ مليون دولار، وفى ظل التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا فإن المتوسط الحالي للاحتياطي من النقد الأجنبي يغطى نحو ٨ أشهر من الواردات السلعية لمصر، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ نحو ٣ أشهر من الواردات السلعية، بما يؤمن احتياجات مصر من السلع الأساسية والاستراتيجية.

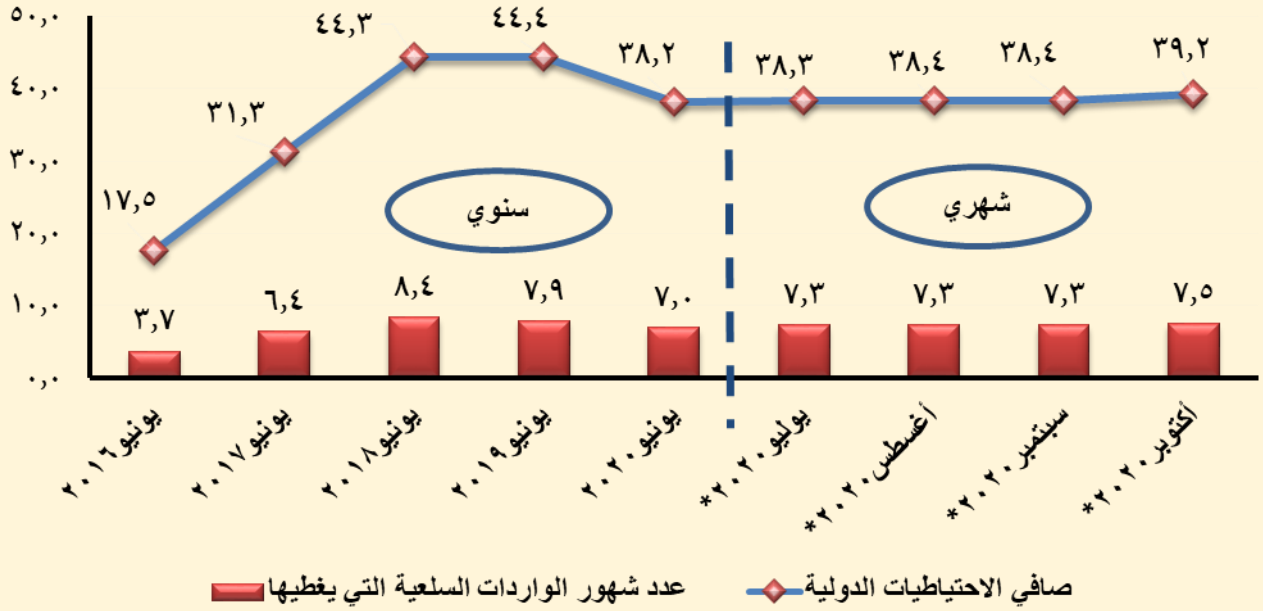

تطور أسعار العائد للجنيه المصري

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري، في اجتماعها يوم ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠، الإبقاء علي سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوي ٨,٢٥% و٩,٢٥% و٨,٧٥% على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوي ٨,٧٥%.

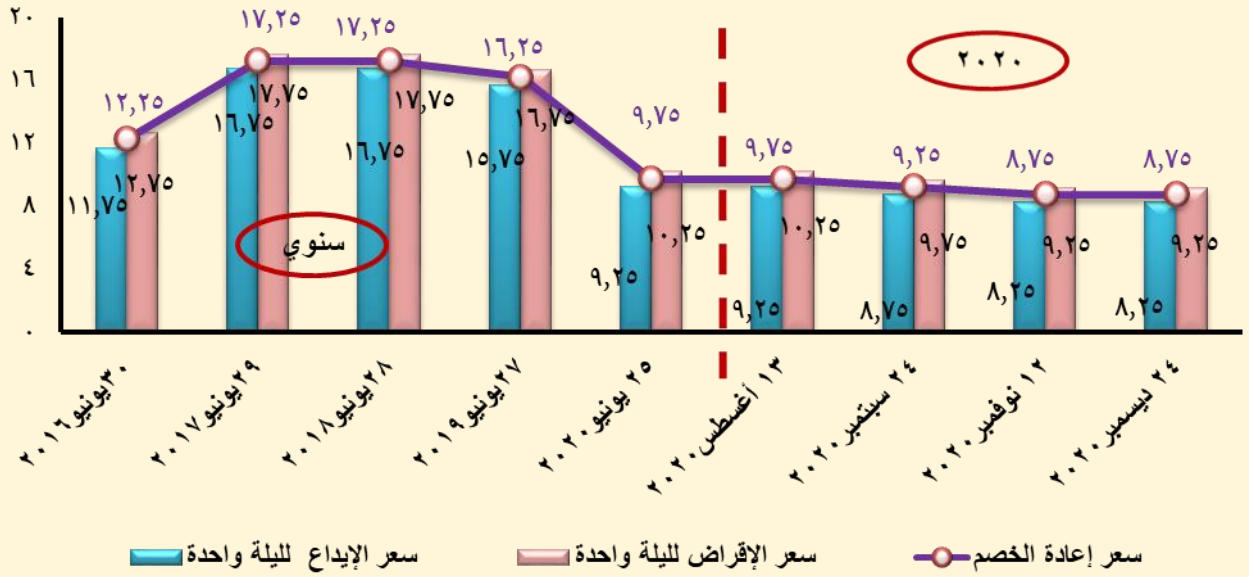

متوسط أسعار صرف العملات

أشار تقرير لصحيفة "إيكونوميست"، تحسن أداء الجنيه أمام الدولار الأميركي خلال السنوات المقبلة، مقارنة بمستويات ما قبل أزمة كورونا عام ٢٠١٩ التي وصل فيها سعره لنحو ١٦,٨٢ جنيه، حيث من المتوقع أن يتحسن أداء الجنيه ٤,٥ %، ليصل الدولار إلى ١٦,٠٦ جنيه عام ٢٠٢٠، و٤,٣ % ليصل إلى ١٦,١٠ جنيه خلال ٢٠٢١، وسط توقعات بأن يتحسن بنسبة ٥,١ % ليصل الي ١٥,٩٧ جنيه عام ٢٠٢٢، و٥,٨ % ليصل لنحو ١٥,٨٥ جنيه عام ٢٠٢٣، و٦,٤ %، ليصل لمستوى ١٥,٧٤ جنيه خلال ٢٠٢٤.

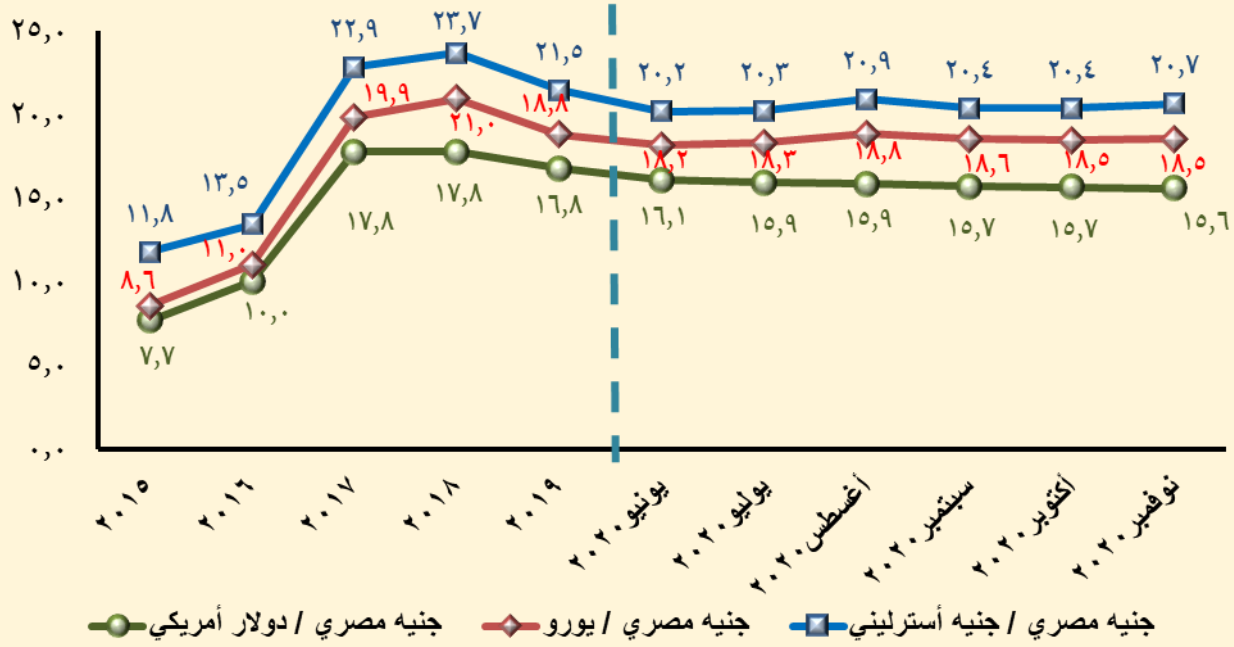

مؤشرات البورصة المصرية

ارتفع أداء البورصة المصرية بشكل ملحوظ، خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠، مقارنة بالشهر السابق عليه أكتوبر ٢٠٢٠، حيث صعدت مؤشراتها بشكل ملحوظ، بدعم من حالة التفاؤل التي انتابت المستثمرين، وارتفع رأس المال السوقي بنحو ٣١,١ مليار جنيه.

ارتفاع جميع مؤشرات البورصة عدا(EGX٣٠(L.E، capped

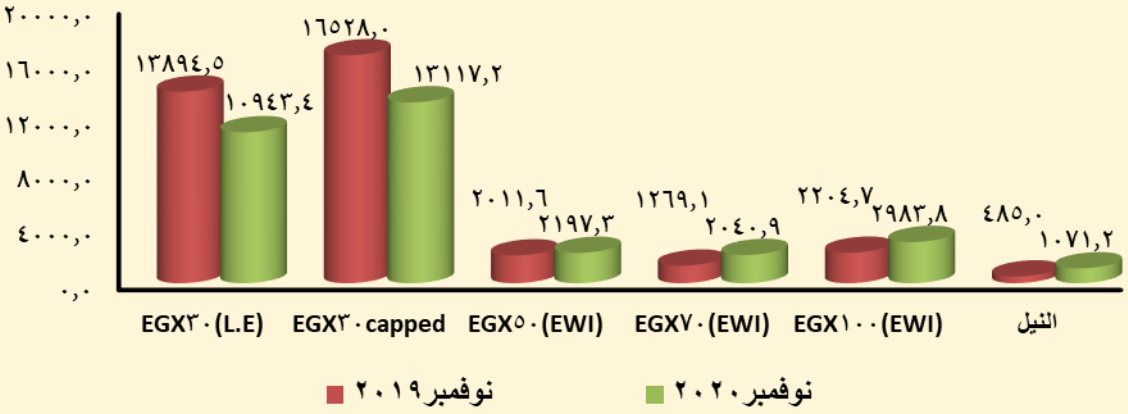

الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة

وفقا لتقارير البورصة المصرية، ارتفعت قيمة الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة بدون صفقات لنحو ٣١,٤ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر٢٠٢٠ مقابل ١١,٧ مليار جنيه خلال نوفمبر٢٠١٩، بزيادة قدرها ١٩,٧ مليار جنيه خلال عام، بينما كانت الأوراق المالية في أكتوبر٢٠٢٠ قد بلغت ٢١,٩ مليار جنيه.

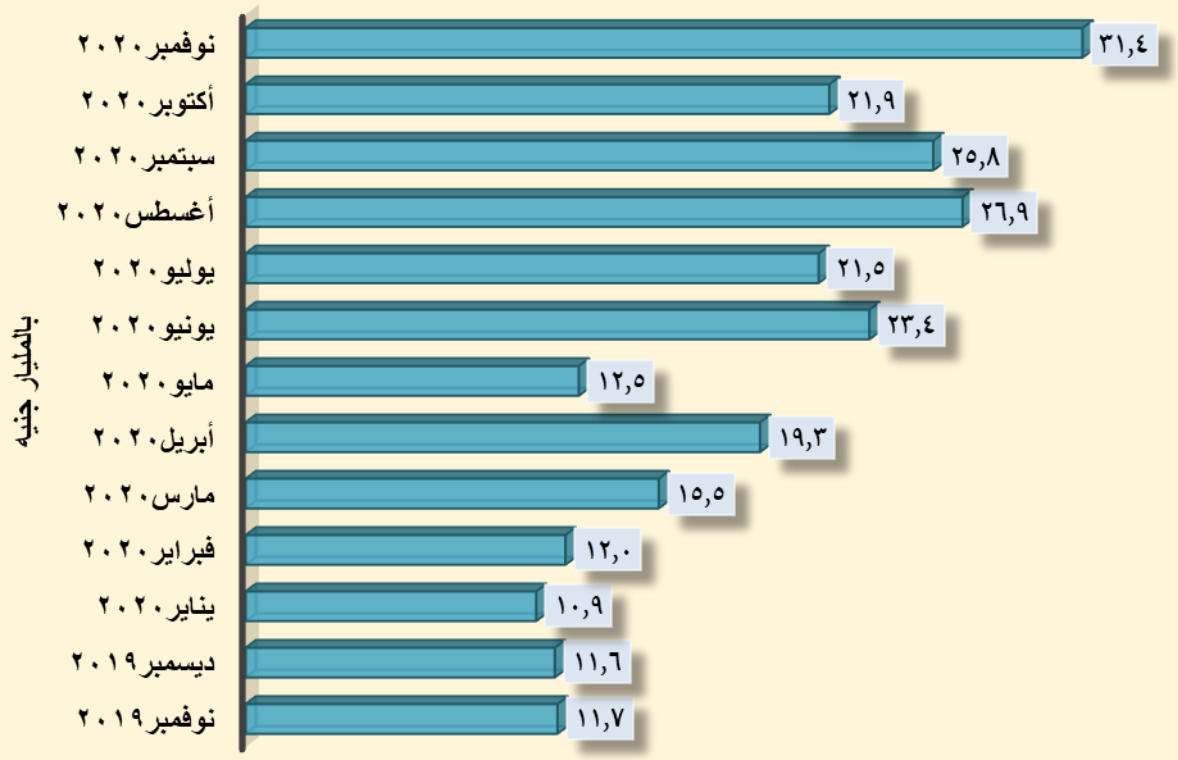

ثانيا: السكان وقوة العمل

تعداد السكان ومعدل النمو الشهري

سجلت الساعة السكانية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في اليوم الأول من عام ٢٠٢١، وصول عدد سكان مصر بالداخل لنحو ١٠١,٣٧٦ مليون نسمة، بنسبة زيادة بلغت مليون و٣٧٥ ألف و٨٩٤ نسمة خلال ١٠ أشهر و٢٠ يوما، وأن عدد سكان محافظة القاهرة بلغ ٩ملايين و٩٤١ ألفا و٨١٤ نسمة، لتظل المحافظة الأعلى في عدد السكان من بين جميع محافظات الجمهورية، وكانت قد سجلت وصول عدد سكان مصر لنحو ١٠٠مليون في ١٠فبراير ٢٠٢٠.

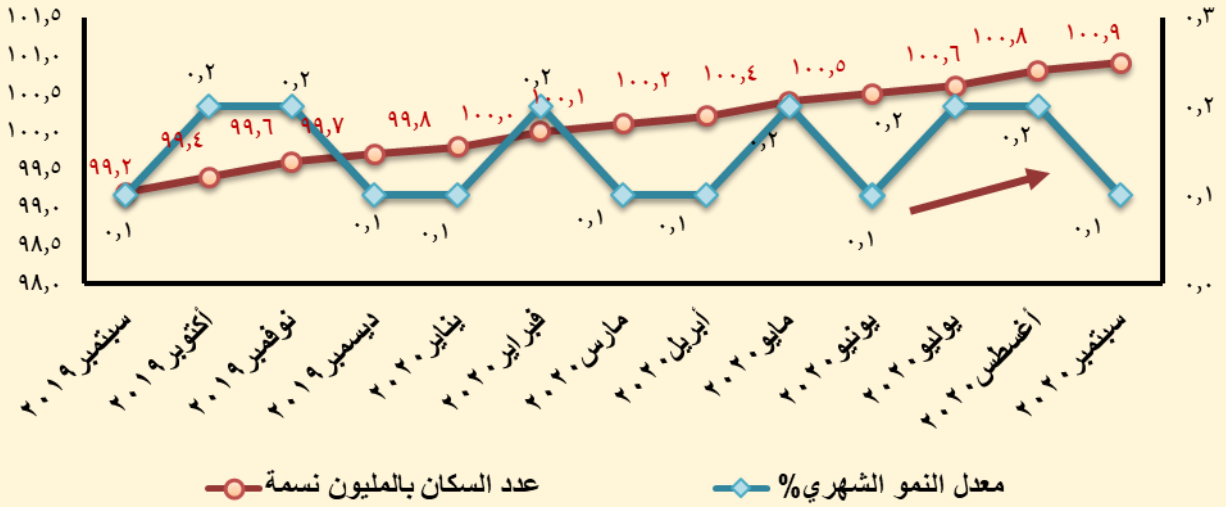

معدل البطالة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، انخفاض معدل البطالة إلى ٧,٣% من إجمالي قوة العمل خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، مقابل ٩,٦% في الربع الثاني من نفس العام بنحو ٢,٣%، كما انخفض بنسبة ٠,٦% مقارنة بالربع المماثل من عام ٢٠١٩، ويرجع هذا التراجع إلى عودة الأنشطة اليومية المعتادة لطبيعتها وذلك بعد التخفيف التدريجي للقرارات الاحترازية التي اتخذتها الدولة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد خلال الربع السابق.